

الفصل الرابع

القطاع الصناعي

نظرة عامة

حقق الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نمواً بنسبة تقدر بحوالي 11.2 في المائة في عام 2012 مقارنة مع معدل نمو وصل إلى حوالي 31 في المائة في عام 2011. ويعزى ذلك إلى التباطؤ في أداء الاقتصاد العالمي، فقد تراجع معدل النمو في القيمة المضافة لكل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية ليصل إلى 11.8 في المائة و8.7 في المائة على التوالي. وفي مجال تنافسية الصناعات التحويلية العربية، يشير مؤشر الميزة النسبية المعروف بمؤشر التخصص لبالاسا Balassa والمحتسب عن عام 2011 أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، منها الأسمدة في الأردن والمغرب وتونس، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمونيوم في دول مجلس التعاون الخليجي. وفيما يخص التطورات في الصناعات الاستخراجية غير النفطية، تصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية المنتجة لخامات الحديد، كما احتلت المغرب مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم، وفقاً للبيانات المتاحة لعام 2012.

الناتج الصناعي العربي

بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية كمجموعة حوالي 1321.7 مليار دولار في عام 2012 مقارنة بحوالي 1188.2 مليار دولار في عام 2011، وهو ما يمثل نمواً نسبته 11.2 في المائة. ويرجع ذلك أساساً إلى تباطؤ معدل النمو في ناتج الصناعة الاستخراجية خلال عام 2012، بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي. وشكلت المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، في عام 2012، ما نسبته حوالي 49.1 في المائة مقارنة بنسبة حوالي 48.3 في المائة في عام 2011. وقد تراوحت مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 بين حوالي 2.3 في المائة و76.6 في المائة في الدول العربية. كما وصلت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى حوالي 40.3 في المائة في عام 2012، أما مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد وصلت إلى 8.8 في المائة في عام 2012، (الجدول رقم (1)).

الجدول رقم (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)
(2012-2008)

(مليار دولار)

إجمالي القطاع الصناعي			الصناعة التحويلية			الصناعة الإستخراجية			السنة
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	
50.8	37.2	1042.3	8.6	20.3	175.3	42.3	41.2	867	2008
39.9	31.8-	711.3	9.8	0.9-	173.8	30.2	38.0-	538	2009
43.5	27.6	907.3	9.6	15.0	199.8	33.9	31.6	708	2010
48.3	31.0	1188.2	8.9	9.1	218.1	39.4	37.1	970	2011
49.1	11.2	1321.7	8.8	8.7	237.0	40.3	11.8	1,085	2012

المصدر: الملاحق (2/2) و(1/4) و(2/4) و(3/4).

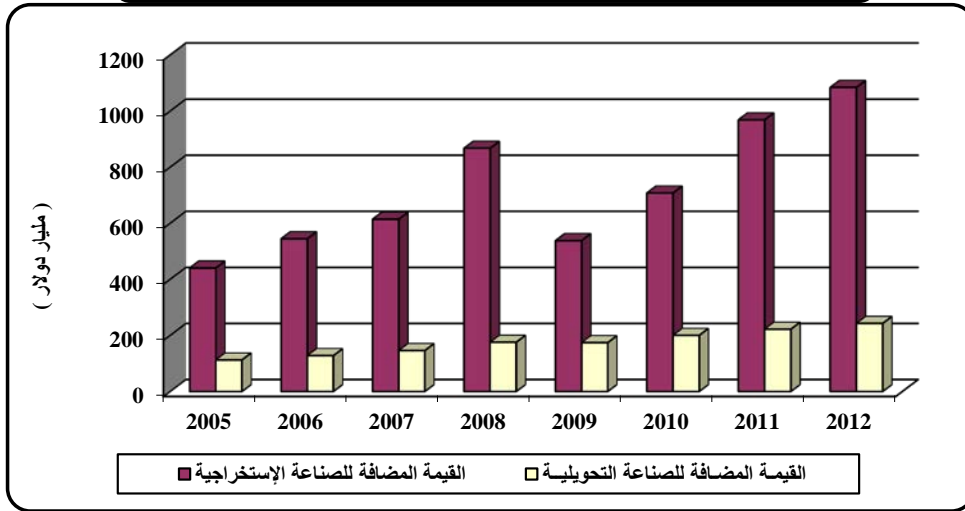
وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي في عام 2012 حوالي 3789 دولاراً، أي بمعدل نمو بلغ حوالي 15.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2011. وتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال عام 2012، إذ بلغ حوالي 72655 دولاراً في قطر، وتراوح بين 9842 دولاراً و33341 دولاراً في بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. كما تراوح بين 32 دولاراً وحوالي 7690 دولاراً في الدول العربية الأخرى، الملحق (4/4).

الصناعات الاستخراجية

تشمل الصناعات الاستخراجية في الدول العربية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن كالحديد والنحاس والزنك والذهب، والخامات غير المعدنية كالفسفات والبوتاس والمحاجر. وفي عام 2012، بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية كمجموعة حوالي 1084.8 مليار دولار، كما ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 39.4 في المائة في عام 2011 إلى حوالي 40.3 في المائة عام 2012.

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، فقد تحسن أداء الصناعات الاستخراجية في عام 2012 في بعض الدول العربية مثل السعودية وتونس والإمارات وقطر وعمان والعراق ومصر وجيبوتي والكويت. وتراوح ذلك التحسن بين 3 في المائة في السعودية و 17.6 في المائة في الكويت. وسجل إنتاج الصناعة الاستخراجية في ليبيا نمواً مرتفعاً عام 2012 بالمقارنة مع عام 2011 بلغت نسبته حوالي 234.7 في المائة بسبب عودة إنتاج النفط بعد توقفه بسبب الأحداث الداخلية خلال عام 2011. وبالمقابل تراجعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في كل من الجزائر والسودان والمغرب والبحرين وسوريا وموريتانيا والأردن واليمن حيث تراوحت نسبة التراجع بين حوالي 0.9 في المائة و12.5 في المائة، الملحق (1/4) والشكل (1).

الشكل (1): تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية خلال الفترة (2005 - 2012)



المصدر: الملحقان (1/4) و (2/4).

وتحتل الصناعات الاستخراجية أهمية خاصة في عدد من الدول العربية، وقد بينت دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الصناعة الاستخراجية هذه الأهمية⁽¹⁾، إذ احتلت الدول العربية المراكز الخمسة الأولى في ترتيب الدول الأكثر اعتماداً على تصدير النفط والغاز. وكذلك جاءت خمس دول عربية في مراكز مختلفة ضمن قائمة العشرين الأوائل في العالم. أما في الدول الأكثر اعتماداً على تصدير المعادن، فتوجد فقط دولة عربية واحدة في قائمة العشرين دولة الأوائل وهي المغرب.

وبالنسبة للتطورات في الأقطار العربية المنتجة للنفط، فقد حققت العراق إنجازاً مهماً في سبيل العودة إلى مستويات إنتاج ما قبل الحرب، إذ أصبحت الدولة الثالثة في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) من حيث الإنتاج، ولكن من المتوقع أن تخفض هدفها المتمثل في إنتاج 12 مليون برميل يومياً في عام 2017 إلى حوالي 9 مليون برميل يومياً⁽²⁾.

وحافظت أسعار النفط على ارتفاعها في عام 2012 مما أدى إلى ارتفاع دخل دول الخليج العربي المصدرة للنفط في عام 2012. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على النفط في عام 2013 بنسبة 1%، مما سيحافظ على ارتفاع الأسعار. وقد واصلت الدول العربية المنتجة للنفط جهودها في مجال تطوير الحقول كما يستدل على ذلك من عدد أجهزة الحفر العاملة فيها في عام 2012⁽³⁾.

(1) منظمة UNCTAD (2012) Extracting Industries: Optimizing Value Retention in Host Countries

(2) MEED 25 – 31 January 2013.

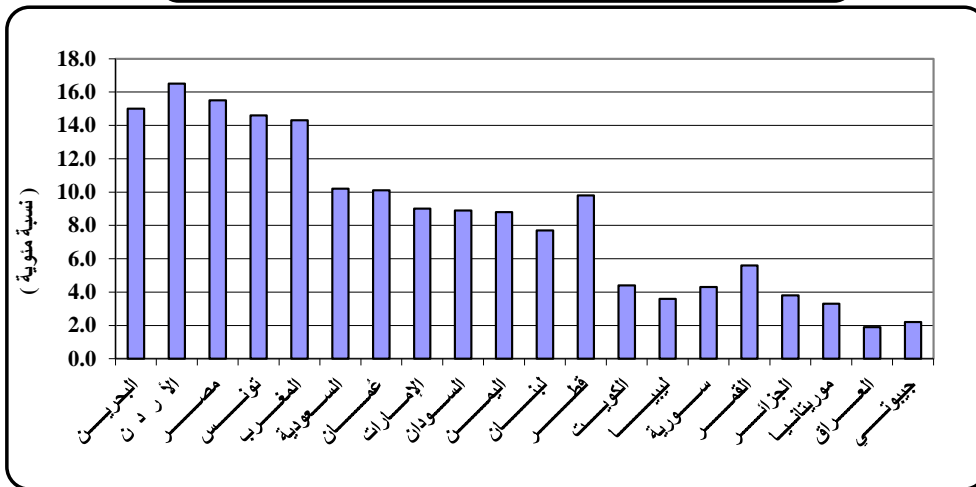
(3) MEES 21 December 2012.

أما فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية غير النفطية، فقد حافظت المغرب على موقعها كثاني مصدر للفوسفات في العالم. وتسعى الشركة السعودية للمناجم (معادن) لإنشاء مجمع لإنتاج الفوسفات في وادي الشمال بتكلفة إجمالية يبلغ قدرها 6 مليارات دولار للاستفادة من منجم الخبرا والذي تقدر احتياطياته بحوالي 240 مليون طن. وتصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية المنتجة لخام الحديد تليها الجزائر ثم مصر. وتسعى السودان لتطوير مواردها من الخامات الطبيعية، ومن المتوقع أن تجري مسحاً جيولوجياً كاملاً إلى جانب الاستمرار في تطوير مناجم الذهب التي تم اكتشافها.

الصناعات التحويلية

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية حوالي 237 مليار دولار في عام 2012 مقارنة بحوالي 218.1 مليار دولار في عام 2011. وقد حققت عدة دول عربية نمواً جيداً في ناتج الصناعة التحويلية، إذ تراوحت بين 6.5 في المائة ونحو 21.4 في المائة في كل من السعودية ولبنان والعراق والإمارات واليمن وقطر. وقد شهدت ليبيا أعلى نسبة زيادة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بلغت 275.1 في المائة نظراً لبعض الاستقرار الذي ساد الأوضاع السياسية نسبياً، إلا أن مقارنة هذه القيمة المضافة مع عام 2010 فإنها تمثل حوالي 65 في المائة منها. وبالمقابل فقد شهدت القيمة المضافة للصناعة التحويلية تراجعاً في عام 2012 في كل من السودان وتونس وسوريا وتراوح ذلك التراجع بين 0.7 و14.4 في المائة نظراً للتطورات السياسية التي تشهدها هذه الدول. ولقد كان لتباطؤ نمو قطاع الصناعات التحويلية أثره السلبي على بعض المؤشرات الاجتماعية في الدول العربية، وبوجه خاص على مستوى البطالة. وبالرغم من أنه يصعب تحديد أسباب ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية بشكل كلي في تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعات التحويلية، إلا أن تراجع أداء هذه الصناعات قد أسهم ولو بصورة جزئية في استمرار معدلات البطالة المرتفعة في عدد من الدول العربية خلال عامي 2011 و 2012، الملحق (2/4) والملحق (3/4) والشكل (2).

الشكل (2): مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2012



المصدر: الملحق (3/4).

وتشمل الصناعة التحويلية مجموعة من الأنشطة الصناعية منها صناعات مواد البناء (الأسمنت والحديد والصلب والألمونيوم)، والصناعات الهيدروكربونية، بالإضافة إلى صناعة الأسمدة.

صناعات مواد البناء

الأسمنت

بلغ عدد الشركات العاملة في صناعة الأسمنت في عام 2011 حوالي 168 شركة، وقد حجم الإنتاج بنحو 198 مليون طن وبطاقة تصميمية تبلغ حوالي 316 مليون طن. وبلغ الإنتاج الفعلي للأسمنت في دول الخليج العربي حوالي 76 مليون طن عام 2011 بزيادة نسبتها 5.7 في المائة عن عام 2010. وارتفع الطلب على الأسمنت بنسبة 5.8 في المائة ليصل إلى حوالي 82.5 مليون طن في عام 2011 مقابل حوالي 78 مليون طن في عام 2010، الملحق (6/4).

وأثرت التغيرات السياسية والاجتماعية التي تشهدها الدول العربية على هذه الصناعة، إذ انخفض إنتاج الأسمنت في ليبيا إلى حوالي 900 ألف طن أي حوالي 9 في المائة من الطاقة الإنتاجية. أما في جمهورية مصر العربية فاتخذت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية الإجراءات المناسبة لتوفير احتياجات القطاع من الطاقة بما في ذلك تحويل صناعة الأسمنت إلى استخدام الفحم والمخلفات بدلاً من الغاز والمازوت. وقد بلغ الإنتاج المصري في عام 2011 حوالي 45 مليون طن. أما في المملكة العربية السعودية، فقد ارتفع عدد شركات قطاع الأسمنت من ثماني شركات ليصل إلى 13 شركة، وذلك لارتفاع الطلب على المنتج والتوقعات باستمرار ذلك لفترة طويلة. ومن المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية لمصانع الأسمنت إلى حوالي 60 مليون طن بحلول عام 2014.

الحديد والصلب

يبلغ إنتاج الصلب العربي حوالي 18 مليون طن في عام 2012 ويصل إلى حوالي 1.2 في المائة من إنتاج الصلب العالمي، منها 9.2 مليون طن في دول الخليج العربي و8.5 مليون طن في دول شمال أفريقيا. وبلغ عدد مصانع الصلب العربية حوالي 160 مصنعاً في 18 دولة عربية. كما بلغت الطاقة الإنتاجية لشركات الصلب في مصر حوالي 6.6 مليون طن. وتستورد الدول العربية احتياجاتها من مكورات الحديد بكمية تصل إلى 35 مليون طن سنوياً. ومازالت موريتانيا هي الدولة الوحيدة المصدرة لخام الحديد بإجمالي إنتاج يصل إلى 12 مليون طن سنوياً، الملحق (7/4).

هذا ولم يصاحب تطور صناعة الصلب العربية تطور مواز لمدخلات هذه الصناعة مثل مشروعات تجميع الخردة، وإنتاج السبائك غير الحديدية، وإنتاج الأقطاب الجرافيتية للأفران الكهربائية، ومشروعات إنتاج مكورات خام الحديد، وإنتاج قطع الغيار لمصانع الصلب والصناعات المصاحبة. ومع أن البحرين وعمان قد أقامت مصانع لإنتاج مكورات الحديد، إلا أن حاجة شركات الصلب في منطقة الخليج تفوق الطاقة الإنتاجية المتوقعة والتي تبلغ 15 مليون طن سنوياً.

كما أن منطقة شمال أفريقيا تحتاج لمشاريع لتكوير خام الحديد باستخدامات الخامات الموجودة في موريتانيا والجزائر وتونس. وأيضاً فإنه من الضروري الاهتمام بتجميع وتصنيف وتجهيز خرده الحديد على مستوى الدول العربية للاستفادة المثلى من الكم الهائل من خرده الحديد المتوفرة في الدول العربية⁽⁴⁾.

الألمونيوم

ارتفع الاستهلاك العالمي من الألمونيوم بنسبة حوالي 4 في المائة في عام 2012. وقادت الصين هذا النمو بحوالي 8 في المائة تليها الهند 6 في المائة وأمريكا الشمالية 5.6 في المائة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا 5.5 في المائة، ولكنه انخفض في أوروبا بحوالي 4.8 في المائة في نفس السنة. وتشارك صناعة الألمونيوم العربية الصين وروسيا كأكبر منتجي الألمونيوم في العالم⁽⁵⁾. وقد استفادت الصناعة العربية من رخص الطاقة وكفاءة الإنتاج لحدثة مصانعها لتجعلها أقل المصانع تكلفة في العالم.

ومن المتوقع أن تصل طاقة إنتاج الألمونيوم في دول الخليج العربي إلى نحو 5 مليون طن سنوياً في نهاية عام 2014 بزيادة تبلغ حوالي 40 في المائة مقارنة بالتقديرات الاستشرافية لعام 2013. ومن المتوقع أن يواصل الطلب العالمي ارتفاعه ليصل إلى 70 مليون طن سنوياً بحلول عام 2020. ويعود ذلك إلى استخدام الألمونيوم بدلاً من الحديد في صناعة السيارات وعدد من الصناعات الميكانيكية.

وتنشئ شركة معادن السعودية بالتعاون مع "الكوا" المصنع الوحيد المتكامل في الشرق الأوسط، لصهر "اللقيم" من البوكسيت من إنتاج المملكة وتحويله إلى سبائك بطاقة إنتاجية قدرها 380 ألف طن سنوياً. وقد بدأت صناعة الألمونيوم العربية في البحرين عام 1971، تليها مصر في عام 1975، وعمان في عام 2008 ثم قطر والسعودية والإمارات.

صناعة الأسمدة

تمثل عائدات صناعة الأسمدة أهمية كبيرة في اقتصادات الدول العربية المنتجة والمصدرة للأسمدة، حيث تصدر حوالي 90 في المائة من إنتاجها من الأسمدة. وقد بلغ إجمالي إنتاج الأسمدة وخاماتها في المنطقة العربية في عام 2011 حوالي 80 مليون طن، وبلغت قيمة الاستثمارات الجديدة في صناعة الأسمدة العربية ما يقارب 4 مليارات دولار. وتظهر الإحصاءات المتوفرة أن النمو العالمي في الطلب على الأسمدة سيرتفع في عام 2012/2013 بنسبة 3.2 في المائة ليصل إلى حوالي 181 مليون طن من المغذيات، وأن نسبة الزيادة ستكون في الثلاث مغذيات الأساسية (NPK) على النحو التالي: النيتروجين 9.1 في المائة، الفوسفات 3.2%، البوتاسيوم 3.1 في المائة. وهذه التطورات مشابهة

⁽⁴⁾ www.arabsteel.info

⁽⁵⁾ MEED March 1 – 7, 2013

للاتجاهات المرصودة منذ عام 2000. وتبلغ حصة العالم العربي ما يقارب 34 في المائة من السوبر فوسفات الثلاثي، و56 في المائة من حامض الفوسفوريك، و21 في المائة من الصادرات العالمية للكبريت.

ومن أهم تطورات صناعة الأسمدة في الدول العربية إنشاء مصنع لإنتاج حامض الفوسفوريك في تونس بشراكة بين المجمع الكيميائي التونسي وشركة "تيفرت/TIFERT" الهندية مخصص بالكامل للتصدير، ومصنع لإنتاج السوبر فوسفات الثلاثي في المظيلة بطاقة إنتاجية كلية قدرها 500 ألف طن سنوياً وبتمويل من بنك الاستثمار الأوروبي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في النصف الثاني من عام 2014.

الصناعات الهيدروكربونية

المصافي والتكرير

بلغ إجمالي طاقات التكرير العالمية في نهاية عام 2012 حوالي 88.96 مليون برميل يومياً وبزيادة قدرها حوالي 0.910 مليون برميل يومياً مقارنة مع عام 2011. وقد حافظت الدول العربية في عام 2012 على نفس الطاقات المتوفرة في عام 2011 والتي بلغت حوالي 7.95 مليون برميل يومياً، ولم يتغير عدد المصافي العاملة في الدول العربية بين عامي 2011 و2012، الملحق (8/4).

وعلى صعيد التطورات في صناعة التكرير العربية، فقد استمرت الإمارات العربية المتحدة في مشروع مصفاة الفجيرة بطاقة تكرير قدرها 200 ألف برميل يومياً وبتكلفة إجمالية تصل إلى حوالي 3 مليارات دولار أمريكي. ووفقاً للمعلومات المتوفرة من منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تحضر لإنشاء مصفاة في أبو ظبي بطاقة 420 ألف برميل يومياً مجاورة لمصفاة الرويس القائمة، وستخصص منتجاتها للتصدير إلى الأسواق العالمية. وقد أعادت دولة الكويت إحياء مشروع تطوير المصافي لإنتاج الوقود النظيف ومشروع المصفاة الرابعة في ميناء الزور بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 615 ألف برميل يومياً. وتنتشى المملكة العربية السعودية أربع مصافي جديدة طاقة كل منها 400 ألف برميل يومياً لتصبح طاقة التكرير الكلية في المملكة حوالي 3700 ألف برميل يومياً.

الصناعات البتروكيمياوية

تشهد صناعة البتروكيمياويات تغييراً جذرياً بسبب التطورات في التنقيب الأفقي والتكسير الهيدروليكي الذي سمح بإنتاج مكامن لم تكن متوفرة من قبل، وهو ما نتجت عنه طفرة في إنتاج النفط والغاز في أمريكا الشمالية. ونتيجة لذلك فإن عدد المشاريع البتروكيمياوية المطروحة في الولايات المتحدة قد أصبح في ازدياد مطرد مما سيؤدي إلى خروج كثير من المنتجين الأوروبيين لعدم القدرة على المنافسة. ولكن تأثير هذه التطورات على المنتجين العرب سيكون محدوداً، إذ أن القدرة التنافسية في الدول النفطية لازالت قوية كما أن إعادة ترتيب السوق سيؤدي إلى خروج المصانع الأكثر كلفة.

وتشير الدراسات إلى أن الطلب على الأتلين سيرتفع إلى 177 مليون طن في عام 2020 مقارنة مع 100 مليون طن في عام 2004. ويتوقع أن ينمو الإنتاج السعودي، البالغ 78.7 مليون طن عام 2011، بنسبة 32 في المائة بحلول عام 2015، ليصل إلى 9.2 في المائة من الإنتاج العالمي. وأعلنت شركة سدره (شركة مشتركة ما بين الأرامكو وداو الأمريكية) عن البدء في إنشاء أول مصنع للبيتانول في الشرق الأوسط بقدرة إنتاجية تصل إلى حوالي 330 ألف طن/ سنة من البيتانول الطبيعي و11 ألف طن/ سنة من إيسوبيتانول، وسوف يبدأ الإنتاج في هذا المصنع بداية 2015⁽⁶⁾.

صناعة الغاز

بلغت حصة الدول العربية من سوق الغاز الطبيعي المسوق عام 2011 حوالي 571.1 مليار متر مكعب بزيادة قدرها 2.3 في المائة عن عام 2010 وحصة من السوق العالمي تبلغ 17.1 في المائة، وبذلك احتلت الدول العربية المركز الثالث في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. واستمرت قطر في مقدمة الدول العربية تليها المملكة العربية السعودية ثم الجزائر ومصر. أما فيما يتعلق بسوائل الغاز الطبيعي، فقد بلغ إنتاج الدول العربية حوالي 2.9 مليون برميل في عام 2011، أي ما يعادل 37.6 في المائة من إجمالي إنتاج العالم. وتصدرت السعودية قائمة الدول العربية تليها قطر ثم الجزائر.

وعلى صعيد التطورات في مجال سوائل الغاز، فقد أعلنت قطر للبترول أنها وصلت بنهاية عام 2012 إلى إنتاج 140 ألف برميل في اليوم من مشروع اللؤلؤ المشترك مع شركة شل، ووصلت بذلك إلى القدرة القصوى في تحويل الغاز إلى منتجات هيدروكربونية سائلة. وفي الجزائر، تم الإعلان عن إضافة وحدة لتشغيل الغاز بقدرة إنتاجية تصل إلى حوالي 4.5 مليون طن/ سنة، بالإضافة إلى البدء في تشغيل وحدة أخرى في نهاية عام 2013 بطاقة قدرت بحوالي 4.7 مليون طن/ سنة من الغاز المسال.

العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي

مثلت العمالة الصناعية في الدول العربية كمجموعة حوالي 16.8 في المائة من العمالة الكلية العربية في عام 2011 بالمقارنة مع 16.9 في المائة في عام 2010، وتفاوتت نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي عدد العاملين في كافة القطاعات من دولة لأخرى، إذ تجاوزت هذه النسبة نصف عدد العاملين في قطر، وتراوحت بين 21.9 في المائة و31.6 في المائة في المغرب وليبيا ولبنان وسوريا والجزائر وتونس والبحرين، وكانت هذه النسبة أقل من 10 في المائة في كل من الإمارات وجيبوتي والسعودية والسودان وعمان وموريتانيا واليمن، الملحق (17/2).

⁽⁶⁾ جريدة الشرق الأوسط - سبتمبر 2012.

وتظهر الإحصائيات لعام 2011 أن نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي قد وصل إلى حوالي 64461 دولاراً. إلا أن ذلك لا يعكس زيادة نوعية كفاءة العامل الصناعي العربي، سواءً في الصناعات الاستخراجية أو التحويلية، بقدر ما هو يعود إلى ارتفاع ناتج كل منهما مع ثبات عدد العاملين في القطاع. أو أنه تحقق فضلاً عن زيادة طفيفة فيه. أما إنتاجية العامل الصناعي في الدول العربية، فلا تزال ضعيفة بالمقارنة مع إنتاجية العامل الصناعي في الدول الأخرى، حيث تشكل حوالي 40 في المائة من إنتاجية العامل في الدول المتقدمة، وحوالي 60 في المائة في الدول النامية وحوالي 65 في المائة على مستوى العالم، الملحق (4/4).

سبل تطوير القطاع الصناعي العربي

يعاني القطاع الصناعي العربي من ازدواج التأثير على الاقتصاد العربي، إذ أن مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي عالية نسبياً، إلا أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية أقل بكثير من الدول الصناعية الناشئة، أو حتى بعض الدول النامية، والتي اعتمدت في بداية نهضتها على الصناعة الاستخراجية في توفير مستلزمات التطور من تمويل وتقنية وأنظمة حديثة⁽⁷⁾.

ولعل أكثر ما يوضح الخلل الموجود في هيكل الاقتصاد العربي هو عدم الترابط بين المكونات المختلفة للقطاع الواحد (كالإستخراجي والتحويلي) على سبيل المثال، أو بقية القطاعات المختلفة (كالصناعي والزراعي)، ولذلك فإن آليات الربط بين مخرجات أي نشاط اقتصادي قوي ومدخلات النشاط الآخر الذي يراد تنميته يجب أن تكون واضحة وفعالة والعكس أيضاً صحيح. فالصناعة التحويلية التي نشأت من توافر النفط والغاز هي تطور طبيعي ومرغوب، لكن يلاحظ عدم وجود صناعة لبناء متطلبات الصناعة النفطية كالصناعات الهندسية وصناعة المعدات والمواد الحفازة وإلى غير ذلك من الصناعات الرديفة للصناعة النفطية بشقيها الإستخراجي والتحويلي. وينطبق نفس الاتجاه تماماً على الربط بين مخرجات قطاع الزراعة من منتجات و قطاع تصنيع الأغذية، وفي نفس الوقت يجب تشجيع وتمكين الصناعة القادرة على توفير المعدات والآليات والمتطلبات الأخرى لقطاع الزراعة.

وتعتبر ندرة الاستثمار في تطوير قدرات القطاع الصناعي في مجال الإبداع والعلوم والتكنولوجيا من المعوقات الأساسية لصادرات الصناعة العربية، إذ أن 95% من الصادرات لدى الدول العربية لا تزال ضعيفة أو متوسطة الاستعمال للتكنولوجيا. كما أن دور مؤسسات البحث العلمي في تطوير قطاع الصناعات التحويلية محدود في ظل غياب استراتيجيات للعلوم والتكنولوجيا في عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى قلة الدعم الحكومي لمؤسسات البحث والتطوير. كما أن النقص في توفر الكوادر البشرية المؤهلة يعتبر عائقاً آخر لتطوير قطاع الصناعات التحويلية، فقلة الاستثمار في العنصر البشري بطريقة ملائمة تؤدي إلى نقص في الخبرات الفنية والتكنولوجية والإبداعية.

(7) المنظمة العربية للتعليم - التقرير الصناعي العربي 2010.

وتواجه المنتجات العربية عدة صعوبات في اختراق أسواق عربية ودولية. ويعود ذلك إلى قلة الخبرة في دراسة تلك الأسواق بصورة مستفيضة، بالإضافة إلى عدم الاستعانة بالمواصفات والمقاييس العالمية خلال مرحلة التصنيع لتسهيل تقبل الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التحويلية العربية. وتعاني الصادرات العربية من ضعف الخدمات اللوجيستية في مجال التجارة وارتفاع تكاليف النقل، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الصادرات.

يتضح من خلال الطرح المقدم أن تطوير القطاع الصناعي العربي يتطلب حلاً شاملاً وجذرية لتذليل الصعوبات والمعوقات المذكورة أعلاه والتي تؤثر سلباً على مساهمة الصادرات العربية من الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

التعاون الصناعي العربي وآفاق تطويره

سعت الدول العربية منفردة ومجموعة عبر خططها التنموية وعبر التعاون العربي المشترك في مجال التنمية الصناعية بمنح الأولوية لضمان تحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة بهدف تطوير الصناعات التحويلية لتلبية الاحتياجات الحيوية لمجتمعاتها، ثم تصدير الفائض من تلك الصناعات إلى الخارج، إلا أن الإنجازات التي تحققت لم ترقى إلى مستوى الطموحات. إن بلورة اتجاهات العمل العربي المشترك نحو تحقيق تنمية صناعية يتطلب وضع وتنفيذ إستراتيجية عربية صناعية ملائمة تركز على المحاور الرئيسية التالية:

1- تعزيز أساسيات القدرة التنافسية للصناعات العربية، من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية محلية قادرة على توفير بيئة ملائمة جاذبة للأنشطة الصناعية مرتفعة الإنتاجية والقيمة المضافة، والقدرة على الابتكار والتجديد. ويتطلب تحقيق ذلك تطوير أنظمة التعليم، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتوفير المناخ الاستثماري الجاذب لرأس المال الخاص، وزيادة الاهتمام بتطوير القدرات التقنية، وبناء مراكز ريادية وحاضنات تقنية.

2- وضع الضوابط في النشاطات الصناعية القطرية التي تؤكد على أهمية التكامل الاقتصادي العربي باعتبار التنمية الصناعية العربية مرتبطة بالصناعات التصديرية.

3- الاستمرار في دعم وتشجيع إقامة المشروعات العربية المشتركة كأساس للاستفادة من تنوع الموارد الأولية والمالية والتقنية. وفي مقدمتها صناعة الاحتياجات الأساسية كالغذاء والكساء، والصناعات المحورية كالحديد والصلب والبتروكيماوية وغيرها.

4- الاهتمام بإقامة الصناعات التصديرية إلى الأسواق فيما بين الدول العربية أو الأسواق الخارجية العالمية، ويعتبر تعزيز تبادل التجارة البينية في مجال الإنتاج الصناعي بين الدول العربية وبينها وبين التكتلات الاقتصادية الأخرى مدخلاً من مداخل تطوير النشاط الصناعي.

5- تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات إنتاج السلع الوسيطة والنهائية في مجال صناعة البتروكيماويات والأسمدة وتسييل الغاز وتصفية البترول. وكذلك القيام بأعمال الصيانة فيها وتسويق منتجاتها، والمشاركة في ملكية المشروعات العامة المنتجة للمواد الأولية.

6- إلغاء التسهيلات السعرية في المنتجات الصناعية بما يضعها في الوضع المناسب لتعكس الأسعار الدولية الحقيقية وتكلفة الفرص الاستثمارية مما يشجع أصحاب رؤوس الأموال المستثمرين لإعادة هيكلة استثماراتهم ومراجعة تشكيلات منتجاتهم في ظل سياسات تعتمد على تحرير الأسعار والأسواق.

7- تدعيم النشاط الترويجي للصناعات التي تبرز أهميتها على مستوى العمل العربي المشترك في مقدمتها الصناعات الغذائية والإلكترونية والمعادن وغيرها.

8- تحسين جودة المنتجات والخدمات بما يكفل الاستغناء عن المنتجات المستوردة، وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية.

التعاون العربي في مجال نقل التقنية: تحوز فكرة نقل وتوطين التكنولوجيا على اهتمام العديد من الدول العربية، وذلك للدور الذي تلعبه في بناء اقتصاد مبني على المعرفة. ومن هذا المنطلق، برزت أهمية تفعيل سبل التعاون بين الدول العربية في مجال نقل وتوطين التكنولوجيا لتحقيق التكامل بينها في ظل وحدة الهدف ووضوح الرؤية لآليات النقل والتوطين. فعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، اتفقت الدول الأعضاء على توسيع وتدعيم الروابط الصناعية بينها على أسس متينة وتوحيد سياستها الصناعية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وذلك من خلال عدة محاور تتمثل في إقامة قاعدة ونظام معلومات لجمع وتبويب وتحليل المعلومات عن القطاعات الصناعية المختلفة، وتوحيد المصطلحات الصناعية والمواصفات القياسية للمنتجات الصناعية والمواد الوسيطة الداخلة في الإنتاج، التعاون في مجال التدريب المهني وتبادل الخبرات التخصصية والبحث والتطوير والتكنولوجيا، ومن جانب آخر، وافقت كل من مصر والأردن والمغرب وقطر من حيث المبدأ على الاشتراك في الشبكة العربية لنقل وتوطين التكنولوجيا، والتي تبنى فكرة إنشائها قطاع تنمية التكنولوجيا بوزارة التجارة والصناعة في مصر. ويأتي ذلك في إطار ما تشهده البيئة الصناعية العربية من انفتاح على الأسواق العالمية وتزايد الضغوط التنافسية عليها في ظل سياسات السوق المفتوح وثورة الاتصالات والمعلومات والتطور التكنولوجي والتقني الذي يشهده العالم، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها الدول العربية. ومن أهم أهداف إنشاء الشبكة تطوير الإنتاج الصناعي العربي وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق العالمية، وفتح قنوات الاتصال بين البحوث والتطبيقات الصناعية، وتعزيز المهارات الفنية والتقنية وتدريب الكوادر الصناعية، ونقل وتوطين تكنولوجيا الصناعات الحديثة والمتطورة، وتبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية، وتسويق المنتجات الصناعية بين الأعضاء في الشبكة لدعم التكامل الصناعي.

تنافسية الصناعات التحويلية العربية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسياتها. وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير

المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية. من هذا المنطلق، ونظراً لندرة البيانات الخاصة بالدول العربية، سيتم فيما يلي التطرق إلى مدى تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية من خلال النظر في حجم هذه الصناعة وصادرتها، وفي أداء بعض منتجاتها في السوق العالمية.

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم: يلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم أن نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية تراجعت بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية، إذ انخفضت من حوالي 71.0 في المائة عام 2008 إلى حوالي 65.0 في المائة عام 2012. فقد انخفضت نسبة مساهمة دول أمريكا الشمالية من حوالي 23.1 في المائة عام 2008 إلى حوالي 22.0 في المائة عام 2012، كما انخفضت نسبة مساهمة كل من دول أوروبا ودول شرق آسيا من حوالي 28.1 في المائة إلى حوالي 24.4 في المائة، ومن حوالي 17.6 في المائة إلى حوالي 16.7 في المائة، على التوالي، خلال تلك الفترة. وفي المقابل، ارتفعت نسبة مساهمة مجموع الدول النامية من حوالي 29.0 في المائة عام 2008 إلى حوالي 35.0 في المائة عام 2012. فقد شهدت تلك النسبة ارتفاعاً كبيراً لدول آسيا والمحيط الهادئ، وأهمها الصين، من حوالي 18.6 في المائة عام 2008 إلى حوالي 24.3 في المائة عام 2012، مع استقرارها لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا عند نفس المستوى تقريباً خلال الفترة ذاتها، الجدول رقم (2).

**الجدول رقم (2)
التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية
خلال الفترة 2008-2012**

(نسب مئوية)

السنة	الدول الصناعية				الدول النامية			
	أمريكا الشمالية	أوروبا	شرق آسيا	دول أخرى	المجموع	دول أخرى	أفريقيا	دول أخرى
2008	23.1	28.1	17.6	2.2	71.0	3.2	1.4	3.2
2009	22.6	26.2	16.2	2.4	67.4	3.3	1.6	3.3
*2010	22.4	25.8	17.2	2.2	67.6	3.3	1.5	3.3
**2011	22.0	25.5	16.5	2.2	66.2	3.4	1.4	3.4
**2012	22.0	24.4	16.7	1.9	65.0	3.4	1.5	3.4

* بيانات أولية. ** تقديرات.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2013.

مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2008 – 2010، حوالي 14.3 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية، وحوالي 16.0 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية الناشئة، وحوالي 31.5 في المائة بالنسبة للصين، وحوالي 11.4 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول النامية الأخرى بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل إلا حوالي 9.3 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول العربية خلال الفترة ذاتها. وقد شهدت تلك النسبة تراجعاً بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية في عام 2009 مقارنة بعام 2008، قبل أن تتحسن في عام 2010، بينما تراجعت خلال

عامي 2009 و2010 عن مستواها في عام 2008 بالنسبة لكل من الدول الصناعية الناشئة والصين. وقد ارتفعت تلك النسبة في عام 2009 مقارنة بعام 2008 بالنسبة لكل من الدول النامية الأخرى والدول العربية، قبل أن تتراجع بشكل طفيف في عام 2010، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول (2010-2008)

السنة	الدول الصناعية				الدول العربية
	أمريكا الشمالية	الاتحاد الأوروبي	شرق آسيا	مجموعة الدول الصناعية	
2008	12.6	14.8	20.8	14.8	8.6
2009	12.3	13.3	18.9	13.8	9.8
*2010	12.6	14.0	20.5	14.4	9.6

* بيانات أولية.
المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2013.

صادرات الصناعة التحويلية: شكلت صادرات الصناعة التحويلية في العالم حوالي 64.6 في المائة من إجمالي صادرات العالم في عام 2011، ووصلت نسبتها إلى حوالي 77.4 في المائة بالنسبة لمنطقة آسيا و 75.3 في المائة بالنسبة لأوروبا و65.7 في المائة بالنسبة لأمريكا الشمالية، بينما لم تبلغ إلا حوالي 20.9 في المائة لمنطقة الشرق الأوسط و 18.6 في المائة بالنسبة لأفريقيا، خلال ذلك العام. ويلاحظ أن معدل نمو صادرات الصناعة التحويلية قد انخفض في مختلف مناطق العالم في عام 2011 ماعدا في أوروبا، وذلك بعد الارتفاع الذي شهده في عام 2010 نتيجة للتحسن النسبي في الأوضاع الاقتصادية العالمية خلال عام 2010. وقد تراوح معدل نمو تلك الصادرات بين حوالي 11 في المائة في أمريكا الشمالية وحوالي 24 في المائة في الشرق الأوسط، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
صادرات الصناعة التحويلية لمجموعات من الدول

النسبة من إجمالي الصادرات خلال عام 2011	العالم	أمريكا الشمالية	أوروبا	أفريقيا	آسيا	الشرق الأوسط
64.6	65.7	75.3	18.6	77.4	20.9	
معدل النمو خلال الفترة 2011-2005	10	6	7	11	13	20
معدل النمو عام 2010	20	20	11	23	30	35
معدل النمو عام 2011	15	11	15	16	15	24

المصدر: منظمة التجارة العالمية، إحصاءات التجارة الدولية 2012.

وبلغت صادرات الصناعة التحويلية لأربع عشرة دولة عربية حوالي 100.4 مليار دولار وشكلت حوالي 11.0 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول في عام 2010. وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات

إذ بلغت صادراتها حوالي 27.5 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 27.4 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية، تليها تونس بحوالي 12.5 مليار دولار ثم المغرب بحوالي 11.6 مليار دولار. أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول العربية فرادى، فقد جاءت تونس في المقدمة، إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 76.0 في المائة من إجمالي صادراتها، تليها الأردن بحوالي 74.0 في المائة ثم المغرب بحوالي 66.0 في المائة، الملحق (9/4).

تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية: استناداً إلى البيانات المتوفرة حول تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية للفترة 2010 – 2011، يمكن قياس مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج. وإذا كان المؤشر موجب، فإنه يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج. ويتبين من المؤشرات أن خمس عشرة دولة عربية تتميز بتنافسية في منتجات صناعية تشمل الزيوت والشحوم، والكيماويات، والمنتجات الصيدلانية، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة، والمنتجات الجلدية، والملابس، والمنتجات الأسمنتية، والمنتجات الحديدية، ومنتجات الألمنيوم، والأجهزة الإلكترونية، الملحق (10/4).

إضافة إلى المؤشر المذكور أعلاه، يمكن استخدام مؤشر الميزة النسبية، المعروف بمؤشر التخصص لبالاسا للنظر في مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية. ويقاس المؤشر من خلال قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. وعندما يكون المؤشر أعلى من 1، فيدل على أن للدولة ميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. وتشير بيانات عام 2011، أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي الأسمدة في الأردن والمغرب ومصر وتونس، والمنسوجات والملابس الجاهزة في تونس والمغرب والأردن، والكيماويات غير العضوية في المغرب والأردن وتونس، والملح والكبريت في الأردن والمغرب وسورية، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمنيوم في البحرين والإمارات، ومنتجات الحديد الخام في البحرين وموريتانيا، والجلود في جيبوتي وسورية، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية
(2011)

الدولة وقيمة المؤشر	المنتج
الأردن: 37.1، المغرب: 24.9، مصر: 10.9، تونس: 6.4	الأسمدة
تونس: 12.2، المغرب: 11.8، الأردن: 9.9	المنسوجات والملابس الجاهزة
المغرب: 12.4، الأردن: 6.2، تونس: 3.7	الكيماويات غير العضوية
الأردن: 35.2، المغرب: 30.2، سورية: 19.0	الملح والكبريت
موريتانيا: 30.0، المغرب: 8.0، اليمن: 6.3	صناعة الأسماك
البحرين: 32.1، الإمارات: 2.6	الألمنيوم
البحرين: 26.6، موريتانيا: 5.2	منتجات الحديد الخام
جيبوتي: 36.3، سورية: 6.7	الجلود

المصدر: International Trade Center, UNCTAD/WTO

ونظراً للطبيعة الديناميكية للتنافسية، تجدر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر بالاسا قد شهدت تغيرات ملحوظة بين عامي 2010 و2011 بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية. فبالإطلاع على قيم ذلك المؤشر الواردة في المصدر المذكور سابقاً، يمكن ذكر الانخفاض الكبير لقيمة المؤشر بالنسبة للأسمدة في تونس من 14.1 في عام 2010 إلى 6.4 في عام 2011، وبالنسبة لصناعة الأسماك في موريتانيا من 65.6 إلى 30.0 خلال الفترة ذاتها. ويشير ذلك إلى تراجع درجة التنافسية في الأسمدة في تونس وفي صناعة الأسماك في موريتانيا. ومن جهة أخرى، حصل تحسن مهم في درجة تنافسية منتجات بعض الدول العربية خلال تلك الفترة. فاستناداً إلى المصدر ذاته، يمكن ذكر الارتفاع الكبير لقيمة مؤشر بالاسا بالنسبة للملح والكبريت في الأردن من 23.6 في عام 2010 إلى 35.2 في عام 2011، وبالنسبة للجلود في جيبوتي من 14.3 إلى 36.3 خلال الفترة ذاتها.